الفيصل دعا إلى تحصين الناشئة من الأفكار الهدامة

أمل إيجاد بيئة تعليمية ترتكز على القيم ومواكبة التطور

اعتبر الفيصل أن مؤتمر وزراء التربية الخليجي المرتقب في الكويت فرصة لتبني القضايا الهادفة إلى النهضة التعليمية وحماية الناشئة من الأفكار الهدامة، التي يوجهها أعداء الأمتين العربية والإسلامية إلى الشباب.

أكد وزير التربية وزير التعليم السعودي الأمير خالد الفيصل أهمية المؤتمر الـ23 لوزراء التربية والتعليم لدول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في مكتب التربية العربي في تعزيز أواصر الانتماء والولاء والمواطنة، وتوحيد الخطط في خدمة العملية التربوية.

ونقل بيان صحافي لوزارة التربية أمس بمناسبة استضافة الكويت للمؤتمر يومي 21 و22 الجاري عن الفيصل قوله، إنه يعول كثيراً على مكتب التربية العربي «في تبني القضايا التي تهدف إلى النهضة التربوية والتعليمية التي تشهدها دول المجلس وحماية الناشئة من الأفكار الدخيلة والهدامة، التي يوجهها أعداء الأمتين العربية والإسلامية إلى شريحة الشباب».

وأضاف أن المؤتمر يعتبر فرصة جديدة للانطلاق نحو استراتيجيات محددة تهدف إلى تبني قضايا التربية ومستجدات الساحة، داعياً المسؤولين عن التعليم في مختلف الدول إلى مواكبة التطورات والثورات المعلوماتية، والسير في الركب العالمي مع الاحتماء بالقيم الأصيلة والحفاظ عليها.

ونوه بالدور الكبير لمكتب التربية في تنظيم المؤتمر سنوياً، الذي يسهم في إطلاق الأفكار النبيلة والتوصيات، من أجل إيجاد مناخ تربوي سليم وبيئة تعليمية ترتكز على قيم ومبادئ الدين الحنيف، والموروث الطارد لكل ما هو دخيل وغريب على الناشئة.

خالد الفيصل

وأعرب عن الشكر لدولة الكويت على استضافة المؤتمر ومشاركته اخوانه وزراء التعليم في الرؤى والطموحات، التي من أجلها اجتمعوا وتوحدوا، آملا أن تأخذ توصيات المؤتمر وقراراته طريقها السريع للتطبيق والتنفيذ.

ولفت الفيصل إلى ما تقدمه المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من دعم وجهد للارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية في دول المنطقة الخليجية.

وأكد أهمية التعاون والتكامل والتنسيق بين دول المجلس في مجال التعليم، واستثمار جميع الموارد والإمكانات من أجل بناء مواطن خليجي بخطط آنية واقعية وأخرى مستقبلية واعدة، تنمي مهاراته وتعزز من ذكائه، وتجعله أكثر ثقة بنفسه وقدراته.

وشدد على ضرورة تضافر الجهود وتبادل الخبرات والبرامج لإنجاز وثيقة واستراتيجية التعليم (2015 - 2020)، وتحقيق آمال كل أبناء الخليج في بيئة تعليمية وتربوية قادرة على مواجهة تحديات وتوابع التدفق الإعلامي الفضائي والإلكتروني الهائل، الذي يتجاوز كل أنواع الرقابة الذاتية والرسمية.

«التربية»: نقل طلبة «فلسطين» بالكامل إلى «فرحان الخالد»

● فهد الرمضان

قررت الإدارة العامة لمنطقة حولي التعليمية نقل جميع طلبة ثانوية فلسطين في منطقة الرميثية إلى ثانوية «فرحان» بمنطقة بيان المجاورة، وذلك كحلّ لمشكلة قرار إغلاق ثانوية فلسطين الذي فاجأ الجميع.

وفي هذا السياق، كشفت مصادر تربوية مطلعة أن مسؤولي منطقة حولي التعليمية عقدوا اجتماعا موسعا ضم المدير العام للمنطقة وجميع مديري الإدارات التابعة لها، كالشؤون التعليمية والإدارية والمراقبين والخدمات وكل الجهات ذات العلاقة بالتعامل اليومي مع المدارس، موضحة أن الاجتماع تمخض عن إيجاد حل مناسب لمشكلة مدرسة ثانوية فلسطين، ومعالجة قرار إغلاقها بشكل أفضل من عملية التوزيع المقترحة في السابق.

وقالت المصادر لـ«الجريدة» إن الحل يكمن في نقل طلبة ثانوية فلسطين، وعددهم 790 طالبا، بالإضافة إلى الطواقم الإدارية والتعليمية والإشرافية إلى ثانوية فرحان الخالد، موضحة أن طلبة «الخالد»، وعددهم 282 طالبا، سيدمجون مع طلبة ثانوية عبداللطيف الرجيب، وعدد طلبتها 252 طالبا، ليصبح إجمالي طلبة «الرجيب» بعد دمج طلبة «الخالد» 534 طالبا.

وأشارت المصادر إلى أن المنطقة التعليمية انتهت من وضع الخطة لتنفيذ الحل المعتمد، حيث تمت مخاطبة إدارة الخدمات العامة لتوفير الباصات اللازمة لنقل الطلبة من منطقة الرميثية إلى مدرستهم بمنطقة بيان، إضافة إلى توفير عمالة لنقل الأثاث والمعدات اللازمة من ثانوية فلسطين إلى مبنى ثانوية فرحان الخالد، لافتة إلى أن عملية النقل ستتم مع نهاية دوام الخميس المقبل.

إلى ذلك، نظّم عدد من أولياء أمور طلبة ثانوية فلسطين وقفة احتجاجية مساء أمس، اعتراضا على القرار. وقالوا إن القرار جاء مفاجئا لهم، ولاسيما أن الطلبة منتظمون في دراستهم، ومضت من العام الدراسي فترة ليست قليلة، إضافة إلى دخول فترة الاختبارات، وهي فترة حرجة بالنسبة إلى الطالب والأسرة من حيث الإعداد والتحضير لها.

وأشاروا إلى أن عملية نقل الطلبة وتوزيعهم على المدارس الأخرى ستسبب إرباكا الطلبة وتشتيتا لهم عن التركيز في دراستهم، والانشغال بالأمور التي كان من الواجب على الوزارة التفكير فيها خلال العطلة الصيفية، واتخاذ القرارات المناسبة، دون تأثير ذلك في مسيرة الطلبة الدراسية.

وقالوا إن توزيع الطلبة سيساهم في إيجاد مشكلات عدة لأولياء أمورهم، حيث إن ذلك سيجعل بعض أولياء الأمور يدورون بين مدارس المناطق المجاورة لتوصيل أبنائهم إلى هذه المدارس، بعد أن كانوا في مدرسة واحدة.

اجتماع إدارات التشريع الخليجية يناقش حماية الممتلكات الثقافية وحصر القوانين الموحدة

قال رئيس ادارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد ان اجتماعات ادارات وهيئات التشريع الخليجية تأتي استجابة لرؤية قادة دول مجلس التعاون بتحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

وقال المسعد في تصريح صحافي عقب حضور ورشة «الاتجاهات الحديثة في صياغة ومراجعة القوانين» ان الاجتماع المقرر عقده اليوم يتضمن موضوعات هامة منها حماية الممتلكات الثقافية وصيانة الارث الانساني وحصر الاتفاقيات والقوانين الموحدة الصادرة في اطار مجلس التعاون وكذلك اعداد دليل تشريعي يحتوي على تقريب المصطلحات التشريعية بين دول المجلس.

واقيمت ورشة «صياغة ومراجعة القوانين» على هامش الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لمسؤولي ادارات التشريع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي يستمر يومين.

بدورها، قالت وكيلة قطاع التشريع في الفتوى والتشريع ورئيس الوفد الكويتي في الاجتماعات المستشارة هدى الشايجي في تصريح مماثل ان اللجنة تهدف الى تقوية وتعميق التعاون التشريعي بين الادارات المعنية وتبادل الخبرات التشريعية من خلال عقد الندوات المشتركة وتبادل الزيارات بين مسؤولي ادارات التشريع.

وأشارت الى ان لجنة دائمة للاختصاصيين قد أعدت مشروعا موحدا للمصطلحات التشريعية ومنها مصطلحات «الاجراءات المدنية» و«الاجراءات الجزائية» و«القوانين المدنية» و«قوانين الاثبات» و«قانون الأحوال الشخصية» فضلا عن الموسوعة التشريعية.

وبينت ان اللجنة وضعت استراتيجية لعملها للسنوات الثلاث المقبلة وحتى عام 2016، مؤكدة ان الأهداف كثيرة والرسالة الاساسية هي العمل على مستوى العمل التشريعي المشترك في اطار تنسيق الجهود وتوحيد المبادئ النظامية والقانونية والقضائية.

«المساجد» يتغاضى عن تجاوزات الأئمة والمؤذنين

● محمد راشد

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن تفاقم مشكلة عدم التزام بعض الأئمة والمؤذنين بالحضور الى المساجد، مشيرة إلى أن بعض الإدارات تعاني نقصا كبيرا في عدد المؤذنين والأئمة الذين يعملون بمزاجية، وذلك بتشجيع من بعض قيادات الوزارة.

وأكدت المصادر لـ«الجريدة»، أن النقص الذي تعانيه هذه الإدارات في أعداد الأئمة والخطباء يعود لافتتاح مساجد جديدة في بعض المحافظات، بالإضافة إلى عدم وجود آلية واضحة ومحددة لمعظم الإدارات، موضحة ان السياسة التي انتهجتها الوزارة منذ عامين تطالب بضرورة وجود مؤذنين اثنين وإمام، أو إمامين ومؤذن في كل مسجد، إلا أن بعض الإدارات لم تلتزم بهذه الآلية التي من شأنها القضاء على النقص الذي يعانيه كثير من المساجد. وأشارت إلى أن إدارة مساجد محافظة حولي من الإدارات التي رسمت خطة واضحة سارت عليها منذ فترة طويلة لمنع حدوث أي خلل أو نقص في أي من مساجدها، مبينة أن جهود مدير الإدارة الدكتور خالد الحيص في هذا الخصوص أثمرت عن آلية عمل قضت على غياب الإمام أو المؤذن، لافتة إلى أن بعض الإدارات لا تعمل بهذه المعايير رغم الحاجة الماسة لسد النقص في المساجد، بل وفق العلاقات الشخصية بين بعض الأئمة والخطباء والإدارة. وأوضحت أن قطاع المساجد مطالب بوضع آلية عمل واضحة تفرض وجود مزيج بين الموظفين المواطنين والوافدين في كل مسجد، سواء كانوا أئمة أو مؤذنين، حتى تمنع عملية التغطية على عدم التزام البعض بأداء أعمالهم.

ولفتت المصادر إلى أن سياسة التوزيع خاطئة ولا تخدم سير العمل في المساجد، لاسيما مع إصرار بعض الأئمة والمؤذنين على الغياب بأعذار واهية، موضحة أن بعض المصلين يرفعون الأذان في عدد من المساجد في ظل إهمال الجهات المعنية لآلية عمل تلك المساجد.

الإبراهيم: صب أول قاعدتين لجسر جابر ومركز إعلامي لمواكبته

أكد استيعاب شبكة صرف الأمطار للمياه ومعالجة انسلاخ الأسفلت

شدد الوزير الإبراهيم على أن وزارة الأشغال تجهز لافتتاح مركز إعلامي لمشروع جسر جابر، لإطلاع الجمهور والإعلاميين على المشروع، والرد على كل الاستفسارات، مؤكدا أن عجلة الإنجاز لن تتوقف.

● سيد القصاص

ذكر وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز الإبراهيم انه تم صباح أمس صب أول قاعدتين خرسانيتين لمشروع جسر الشيخ جابر، مشددا على أن الوزارة أجرت صيانة شاملة لكل طرق الكويت، ومعالجتها عقب مشكلة تطاير الحصى التي وقعت العام الماضي، آملا ألا تتكرر المشكلة، خاصة أن ما حدث العام الماضي كان حادثا فريدا من نوعه.

جاء ذلك خلال تصريح صحافي للإبراهيم على هامش لقائه أمس محافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا، بحضور محافظ حولي الشيخ أحمد النواف، وعدد من نواب مجلس الأمة، وأعضاء المجلس البلدي، ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور عبدالله المهنا، في مبنى محافظة العاصمة.

وأضاف الإبراهيم ان اليابان غرقت منذ أسبوع في المياه، متسائلا: «هل اليابان لا توجد بها تكنولوجيا لصرف المياه؟»، مشيرا الى أن «شوارع الكويت وشبكة صرف الأمطار تم تصميمها وتنفيذها بحسب المواصفات العالمية، ومجهزة لاستقبال الأمطار التي تتساقط على الكويت بحسب المعدلات المتوقعة، أما إذا كانت كميات المياه كبيرة فمن الطبيعي اننا سنحتاج إلى وقت أكبر لتصريفها».

ولفت إلى أن «الوزارة قامت خلال الفترة الماضي بتنظيف أكثر من 160 ألف جالية من جاليات شبكة الأمطار، وأكثر من 900 كيلو متر من البايبات، ووجدنا فيها صبات خرسانية وزيوتا وأوساخا، وبعضها أغلق حتى سطح الأرض من الأوساخ».

وأوضح ان «معدلات المياه التي تتساقط على الكويت في موسم الأمطار بسيطة جدا، لكن في العام الماضي تساقطت الأمطار بمعدلات من 65 إلى 95 مليمترا في الساعة، فتخطت كميات الأمطار المتساقطة 10 أضعاف المياه التي تتساقط سنويا، ومع ذلك استوعبتها شبكة صرف الأمطار، رغم أن بعض الأماكن صرفت المياه خلال ساعة».

ازدحام مروري

وعن الازدحام المروري أكد الإبراهيم أهمية وضع شروط على دخول السيارات إلى بعض الأماكن المزدحمة بالسكان، مثلما يحدث في الكثير من دول العالم، مشيرا إلى أن الازدحام المروري الذي يحدث في الشوارع أغلبه بسبب توقف السيارات في مداخل الطرق الفرعية.

وشدد على أن «الأزمة المرورية ليست مسؤولية طرف واحد، بل المسؤولية مشتركة بين جهات الدولة والمواطنين والمقيمين، والكل يجب أن يتعاون في هذا الجانب، وأعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح، بتواجدنا اليوم في محافظة العاصمة، لإيماننا بدور المحافظ في حل مشاكل كل محافظة».

مشاريع الطرق

وذكر الإبراهيم أن قطار مشاريع الأشغال انطلق، وخصوصا للطرق، مضيفا: «وقعنا في أغسطس الماضي 3 مناقصات خاصة بطريق الزور - الوفرة، وطريق الزور - ميناء عبدالله، وطرق مدينة صباح الأحمد، وستشهد الفترة القادمة توقيع عدد من المشاريع الأخرى».

واردف ان «الوزارة تعد لافتتاح مركز إعلامي لمشروع جسر جابر، نهاية نوفمبر القادم أو منتصف ديسمبر، لاطلاع الجمهور والإعلاميين على المشروع والرد على كل الاستفسارات». وعن مشاكل صيانة المناطق، أوضح أن هناك توجها جديدا بالوزارة لتوقيع عقود خاصة بصيانة المناطق، لكي يعرف متى تمت صيانة المنطقة بشكل كامل.

خطة الطرق

من جانبه، قال وكيل قطاع الطرق في وزارة الأشغال العامة المهندس أحمد الحصان إن الوزارة وضعت خطة شاملة لتطوير منظومة الطرق في جميع مناطق الدولة، سواء الداخلية أو الخارجية، إضافة إلى ربط الطرق الحدودية الشمالية والجنوبية بهدف رفع مستوى الطاقة الاستيعابية للطرق، ورفع كفاءتها لتوفير الانسيابية والمرونة المرورية للطرق بشكل عام.

وبين الحصان ان الوزارة تعمل حاليا على تنفيذ 16 مشروعا يخدم مختلف مناطق الدولة، إضافة إلى تصميم وتجهيز أكثر من 40 مشروعا من مشاريع الطرق سيطرح نصفها بين نهاية العام الجاري وبداية العام المقبل، على أن يتم طرح المشاريع المتبقية في منتصف العام المقبل.

واستعرض عددا من مشاريع الأشغال الجاري تنفيذها حاليا، مثل مشروعي تطوير طريق جمال عبدالناصر وطريق الجهراء، وعدد من المشاريع التي ستطرح خلال الفترة المقبلة، كمشروع تطوير الدائري الأول وتطوير شارع القاهرة وتطوير الجزء الغربي من طريق الدائري الخامس ومشروع تطوير شبكة الطرق في منطقة الوزارات الجديدة بجنوب السرة.

مخالفات المرور

من جانبه، ذكر اللواء عبدالله المهنا ان الوزارة لديها لقاءات واجتماعات عديدة مع قيادات وزارة الأشغال، سواء من خلال اللجنة الخماسية أو لجنة البلدية أو اللقاءات المباشرة لتتبع الوضع الإنشائي للمشاريع المختلفة، وتقديم ما هو مستجد من أفكار وأمور تطرح تتعلق بالمتغيرات التي تحدث علي الطريق، مثل عمل بعض التعديلات أو عمل التحويلات المرورية التي قد تساهم في تنفيس بعض الاختناقات التي قد تحدث بالطرق.

خطوة إيجابية

بدوره، أكد محافظ العاصمة: «شاهدنا لأول مرة حضور وزير مع كل أركان وزارته إلى محافظة العاصمة، للتحدث عن المشاريع الجارية والمستقبلية في محافظتي العاصمة وحولي، ما يعد خطوة إيجابية في سبيل تحقيق المصلحة العامة».

واعرب المهنا عن شكره لوزير الأشغال لحرصه على الحضور وعلى تنفيذ القانون، الذي ينص على أن المحافظات لها الحق في الإشراف على الأعمال التي تقوم بها الإدارات في نطاقها.

وتابع: «حرصنا خلال اللقاء على حضور عدد من مختاري المناطق الذين لديهم ملاحظات في مناطقهم، وكان هناك بعض الأمور التي يتضرر منها عدد من المناطق، وتم مناقشتها مع الوزير عبدالعزيز الإبراهيم».

وزاد: «من المتوقع أن تكون الكويت بعد 6 سنوات مختلفة تماما، من ناحية الجسور وانسيابية الحركة المرورية، رغم علمنا أن 130 ألف سيارة تضاف سنويا، مقابل عدد قليل يخرج من الخدمة»، متوقعا أن يساهم توسيع الطرق التي شرحها الوزير في تحقيق الانسيابية في الفترة المقبلة.

من ناحيته، توجه الشيخ أحمد النواف بالشكر إلى الوزير الإبراهيم على حضوره وتلبية الدعوة لتوضيح ما هو جديد من مشاريع الحكومة، سواء التي على وشك الانتهاء، أو الجديدة التي ستقوم الوزارة بالعمل عليها خلال الفترة المقبلة.

وأشاد النواف بهذه المبادرة من الوزير، قائلا: «بدأ الآن أول وزير يطبق ما هو من صلاحيات المحافظين، ويوضح مشاريع الحكومة، والآن نحن متواجدون بحضور عدد من أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي والمختارين وممثلين عن وزارة الداخلية، لنخطو خطوة أولى ايجابية نستفيد منها عن جميع المشاريع الحكومية القائمة والتي ستقام في المستقبل القريب».

الإبراهيم خلال لقاء بعض النواب والمحافظين لدى زيارته محافظة العاصمة أمس (تصوير عثمان الشعيب)

كمال: الخدمات التي تقدم في العاصمة «تفشل»

دعا رئيس لجنة العاصمة في المجلس البلدي د. حسن كمال إلى اغتنام وجود سيولة مالية حاليا في الكويت، وإنجاز مشاريع الدولة المختلفة، خاصة مشاريع الطرق التي تربط المدن الجديدة بالعاصمة، لتجنب الازدحام المروري الذي نعانيه الآن.

وأشار د. كمال إلى وجود خلل في أعداد السكان، حيث يشير المخطط السكاني إلى تخطي عدد السكان 4 ملايين نسمة، في حين أنه من المفترض أن نصل في عام 2030 إلى 5 ملايين.

وزاد ان «جميع الخدمات التي تقدم في العاصمة تفشل، ونحن نريد أن تكون لدينا عاصمة تليق بالكويت، التي كانت جوهرة الخليج في السابق»، مشددا على أهمية دراسة كل المشاكل التي تعانيها العاصمة ووضع حلول لها.